للتوزيع على المشاركين

**الوحدة 3: تدابير التصديق على الاتفاقية وتنفيذها**

|  |  |
| --- | --- |
| المسألة | **الرسائل الأساسية** |
| التدابير الدولية للتصديق | * التوقيع **على الاتفاقية هو تصرف تقوم به الدولة أو منظمة التكامل الإقليمي لتعرب عن اهتمامها بالاتفاقية وبعزمها على الانضمام إلى أطرافها. ولا تكون الدول والمنظمات ملتزمة بموجب التوقيع. ومع ذلك، فإنه يقع عليها الالتزام بالامتناع عن أي تصرفات تؤدي إلى إفشال هدف الاتفاقية والغرض منها.** * التصديق **ويتألف من القيام – بموجب خطاب رسمي – بإيداع صك التصديق الذي وضع على الصعيد الوطني في الدولة لدى الأمين العام للأمم المتحدة باعتباره وديع الاتفاقية وفقاً للمادة 41.** * الإقرار **ويستعمل كمعادل لمصطلح "التصديق" عندما تعرب إحدى منظمات التكامل الإقليمي عن قبولها الالتزام بالمعاهدة.** * الانضمام **ويتألف من إيداع صك الانضمام لدى الوديع وينطوي على نفس الأثر القانوني الذي ينطوي عليه التصديق؛ ومع ذلك، وبعكس التصديق، فإنه لا يتطلب أن يكون مسبوقاً بالتوقيع.** |
| **التدابير الوطنية للتصديق** | يوجد نهجان رئيسيان حسب الدور الذي تلعبه السلطة التشريعية.   * في بلدان النظام اللاتيني**، يجري التصديق من خلال موافقة السلطة التشريعية على المعاهدة. وبعد التصويت بالموافقة، يتم إرسال مرسوم التصديق إلى السلطة التنفيذية لإصداره ونشره وإيداعه لدى وديع المعاهدة، مثلما حدث في الأرجنتين وإسبانيا وإكوادور وبنما وشيلي وكرواتيا**  **ومالي والنيجر وهنغاريا** * **في معظم البلدان التي يوجد فيها تراث من النظام الأنجلوساكسوني، وكذلك في نُظم قانونية أخرى، يجري التصديق من خلال مرسوم يصدر عن السلطة التنفيذية؛ وإذا اشترك البرلمان في هذه العملية فيكون ذلك أساساً بصفة استشارية، مثل بنغلاديش وتايلند ونيوزيلندا.** |
| مفتاح تحقيق عمليات محلية شفافة وشاملة للجميع | * تحليل المصلحة الوطنية: **لتقييم مزايا وتحديات التصديق. والهدف هو استعراض التشريعات والسياسات الوطنية للتأكد من مستوى الامتثال للاتفاقية. وهذه العملية السابقة للتصديق تستمر مع مرحلة التنفيذ وتدعمها بالمعلومات، وتشمل هذه المرحلة تعديل القوانين والسياسات أو صياغة قوانين وسياسات جديدة. ومن المفضل نشر استنتاجات تحليل المصلحة الوطنية الذي تقوم به الحكومة.** * المشاورة الوطنية العريضة: **يمكن أن تساعد هذه المشاورة في تحقيق فعالية التصديق على المعاهدة. وينبغي أن تجري المشاورات على صعيد الدوائر والوكالات الحكومية، وعلى صعيد الولايات والمناطق حسب الاقتضاء. وينبغي أن تؤدي عملية المشاورة المحلية إلى تحسين فهم الاتفاقية وتساهم في التأكد من امتثال القوانين والسياسات والبرامج للاتفاقية وتعيِّن المجالات التي تحتاج إلى إدخال تحسينات.** * إذكاء الوعي: يكفل فهماً جيداً للاتفاقية بين موظفي الدولة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني. |
| التحفظات والإعلانات التفسيرية | * قد ترغب الدولة في تعديل تطبيق المعاهدة بواسطة **إعلانات تفسيرية أو تحفظات.** وتستطيع الدولة أن تعرب عن اعتزامها ذلك عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام. * تعرِّف اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات "التحفظ" بأنه يعني "إعلاناً انفرادياً، أيٍاً كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة أو منظمة دولية عند التوقيع على معاهدة أو التصديق عليها أو إقرارها رسمياً أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها، وتهدف به إلى استبعاد أو تعديل الأثر القانوني لأحكام معيَّنة من المعاهدة من حيث انطباق تلك الأحكام على الدولة". ولا يمكن أن تتعارض التحفظات مع هدف وغرض المعاهدة. * تقلِّل التحفظات من نطاق الحماية التي تتيحها الاتفاقية، وينبغي أن يكون نطاقها مقيَّداً بقدر الإمكان ويمكن أن تلغي الدولة التحفظات كما يمكن أن تعترض عليها دول أطراف أخرى. |
| إدماج الاتفاقية في النُظم الوطنية | هناك نهجان رئيسيان: البلدان "الأحادية" والبلدان "الثنائية"   * الأحادية**:**  **تفترض أن القانون المحلي والقانون الدولي يشكلان نظاماً قانونياً واحداً. ولا يتعيَّن ترجمة القانون الدولي إلى قوانين وطنية لكي تنطبق المعاهدة. ويؤدي فعل التصديق على قانون دولي إلى إدماجه فوراً في القانون الوطني. ويمكن للقاضي الوطني أن يُطبق القانون الدولي تطبيقاً مباشراً ويمكن للمواطنين اللجوء إليه مباشرة، تماماً كما لو كان قانوناً وطنياً.** * الثنائية**: القانون الوطني والقانون الدولي مجالان منفصلان ويتطلب ذلك ترجمة القانون الدولي إلى قانون وطني. وإذا لم يقم البلد بترجمة المعاهدة على هذا النحو، سواءً بسبب الإهمال أو لأن الغرض الحقيقي للتصديق/الانضمام على المعاهدة كان سياسياً فقط، فإن تنفيذ المعاهدة يظل غير مؤكد. ويحدث الإدماج الكامل من خلال اعتماد مرسوم يتم بموجبه إلحاق المعاهدة كملحق.** |